

إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 "الأدوات المالية – الإفصاحات"

Risk management in Algerian commercial banks under the requirements of the ifrs7 "financial instruments – disclosures"

ط.د. زرقط فايزة¹ د. لباز الأمين،² Zergot Faiza / Lebbaz ELamine

¹ محبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجللفة

f.zergot@mail.univ-djelfa.dz

² جامعة زيان عاشور بالجللفة، e.lebbaz@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2020/07/28

تاريخ القبول: 2020/06/23

تاريخ الاستلام: 2020/02/14

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تأكيد أهمية الإفصاح الداخلي، و دوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث ركزت على الإفصاح عن المخاطر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7 ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانة لتحديد أثر الإفصاح حسب متطلبات هذا المعيار في إدارة المخاطر في البنوك التجارية من وجهة نظر فئات عينة الدراسة المستهدفة .

وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مزيدا من الإفصاح عن المخاطر يعني مزيدا من الاهتمام بالمخاطر وليس العكس، أي يزيد من تحسين ادارة المخاطر ، وقد اتفق افراد العينة المدروسة على ان الإفصاح عن المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 له تأثير موجب في إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر ، الإفصاح المحاسبي ، معيار الإبلاغ المالي ، ifrs7.

تصنيف JEL : G32, M41.

Abstract: The study aims at determining the role of disclosure according to the requirements of the financial reporting standard in the management of risks in banks, as it focuses on disclosing risks according to the requirements of the financial reporting standard, And so a three-dimensional survey was prepared with the number of study hypotheses.

And we came up with the most important findings that more risk disclosure means more risk-management attention, not the other way around, which is to improve risk management, and the members of the sample agreed on the role that risk disclosure under the IFRS for financial reporting in risk management in commercial banks.

Keywords: Risk management, accounting disclosure, financial reporting standard, ifrs7.

Jel Classification Codes: M41, G32.

Résumé: L'étude a pour but déterminer le rôle de déclaration suivant les exigences de la norme des informations à fournir IFRS 7 dans la gestion des risques au sein des banques commerciales, pour cela un questionnaire a été établi et repartit aux membres de l'échantillon de l'étude composé des comptables, auditeurs et enseignants universitaires.

Nous avons eu des résultats dont le plus important est plus identifier les risques signifier les plus maîtriser et pas l'inverse, donc mieux les gérer les, les membres de l'échantillon étaient d'accord sur l'identification des risques suivant la norme information à fournir IFRS 7 a un effet positif sur la gestion des risques dans les banques commerciales.

Mots-clés: Gestion des risques, informations comptables, IFRS7.

Codes de classification de Jel : M41, G32.

1. مقدمة:

حدثت في السنوات الأخيرة العديد من التغيرات في الأسواق المالية وصاحب ذلك عوامل كثيرة أدت إلى نمو وتطور الأدوات المالية وأدوات الائتمان بشكل كبير ، وهذا من خلال ابتكار أدوات مالية اتصفت بارتفاع مستوى المخاطرة فيها، الشيء الذي دفع البنوك إلى محاولة نقل هذه المخاطر خارج الميزانية.

إن هذه التغيرات المتسارعة في عالم المال والأعمال صاحبه في الكثير من الأحيان عدم شفافية في التعاملات المالية والمصرفية ما نتج عنه أزمة ثقة تحولت بدورها إلى أزمة سيولة ما أدى إلى العديد من الانهيارات في الأسواق المالية ولذلك أصبح من الضروري أن تسعى البنوك إلى دعم ثقة المودعين وذلك بإجراء العديد من التغيرات المطلوبة في طريقة عملها خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر وفي كيفية إدارة هذه المخاطر ومن أهم هذه التغيرات ضرورة أن يتم توجيه مزيد من الاهتمام نحو ثقافة الإدارة في التعامل مع المخاطر وإدارتها وزيادة قدرة البنوك على توفير معلومات كمية كاملة عن مدى تعرضها للمخاطر سواء للمديرين أو للمستخدمين الخارجيين ، ويتسع حجم هذه المخاطر في المصارف بسبب طبيعة هيكلها المالي إذ تشكل الأدوات المالية نسبة كبيرة من هذا الهيكل من جهة و التوسع والتنوع والتطور في استعمالاتها للأدوات المالية من جهة أخرى.

لذا نجد ان هناك اهتماما كبيرا من المعايير المحاسبية بالأدوات المالية من حيث تقييمها وعرضها والاعتراف بها، وفي نفس الوقت قياسها وتصنيفها والإفصاح عنها حيث خصص لهذا الغرض كل من المعيار المحاسبي للأدوات المالية الإفصاح ifrs7 ومعيار الأدوات المالية الاعتراف والقياس ifrs9.

وسوف نهتم في هذا البحث بالإفصاح المحاسبي الخاص بالأدوات المالية حسب المعيار المحاسبي للإبلاغ المالي السابع ifrs7 وتأثيره في إدارة المخاطر .

مما سبق يمكننا طرح إشكالية بحثنا الرئيسية على الشكل التالي:

كيف يساهم الإفصاح عن المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 "الأدوات المالية الإفصاح" في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟

ويندرج تحت السؤال الرئيسي للبحث الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تطرق معيار الإبلاغ المالي ifrs7 للمخاطر و لطرق إدارتها ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر الائتمان و إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر السوق وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات محاسبة التحوط وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟

1-1 الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- ركز معيار الإبلاغ المالي ifrs7 على الإفصاح الكمي والنوعي بالنسبة للمخاطر و على طرق إدارتها.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات مخاطر السوق وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات محاسبة التحوط وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.

2.1 أهداف البحث:

- تكمّن أهداف الدراسة في تحقيق التالي :
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في الوقت الحالي بالنسبة للبنوك حيث تتركز عملياتها بالأدوات المالية، الشيء الذي يجعلها عرضة للمخاطر بشكل كبير لحساسية الأصول المالية للمخاطر :
- تتبع تطور المعايير المحاسبية للأدوات المالية وسبب الاهتمام الكبير :
- التعرف على المعايير المحاسبية التي تتعلق بالافصاح والاعتراف والقياس :
- توضيح المفاهيم المتعلقة بالافصاحات حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 للأدوات المالية. الافصاحات :
- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار ifrs7 وإدارة المخاطر في البنوك

3.1 منهجية البحث:

باعتبار أن الدراسة تدخل ضمن الدراسات المحاسبية والمالية اخترنا أن نتبع فيها المنهج الوصفي بأساليبه المتعددة، حيث اعتمدنا الأسلوب التحليلي في جزئها النظري، بينما اخترنا أسلوب المسح بالعينة في جزئها الميداني التطبيقي باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

4.1 محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية قسمنا البحث الى:

- المحور الأول: ماهية إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- المحور الثاني: الافصاحات حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 للأدوات المالية. الافصاحات.
- المحور الثالث: العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار ifrs7 وإدارة المخاطر في البنوك الدراسة الميدانية.
- نتائج الدراسة والخاتمة .

2. ماهية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

للإحاطة بأساليب إدارة المخاطر بشكل دقيق وجب المرور أولا على ماهية المخاطر وأنواع المخاطر في البنوك التجارية .

1.2 . تعريف المخاطر:

عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بـ "المخاطر هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها.

"(The Institute of Internal Auditors, 2010, p. 19).

أما بالنسبة للمخاطر البنكية فيمكن اعتماد التعاريف السابقة كتعريف لها، إلا أن طبيعة الخدمات البنكية تجعلها عرضة للمخاطر بشكل اكبر، حيث يمكن تعريفها بما يلي : "حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة" (Sert, 1999, p. 25).

وكما هو معروف فإن هدف المؤسسة المصرفية أو المؤسسات بصفة عامة هو الربح والسيولة وتحقيق الأمان، فإن أساس المخاطر التي تواجهها أو تخشاها معظم المؤسسات هو الخسارة والإفلاس، وقد تعددت أسباب الخسارة ولذلك تنوعت المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

2.2. أنواع المخاطر المتعلقة بالعمل المصرفي :

تتعرض المؤسسات المصرفية للعديد من المخاطر، وهذا راجع لطبيعة الخدمات التي تقدمها وتختلف هذه المخاطر من حيث أسبابها ومصادرها، حيث يمكن تقسيمها إلى مخاطر كلاسيكية وحديثة وسوف نتطرق إلى أهمها فيما يلي (مبارك، 2009، صفحة 02):

1.2.2. خطر السيولة :

يمكن اختصار خطر السيولة بأنه عدم قدرة البنك عن تسديد طلبات العملاء من سحب السيولة حيث يعرف "هي عدم قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع، ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة، وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخر، وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة (الحميد، 2000، صفحة 143)"

2.2.2. خطر الائتمان:

يمكن القول أن خطر الائتمان هو أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتعرف كما يلي: "هي مخاطر تنشأ من احتمالية عدم تسديد الزبون لالتزاماته في تاريخ استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض المصارف إلى خسائر نتيجة عدم تسديد الزبون (الجبوري، 2015، صفحة 12)".

وهو باختصار عكس مخطر السيولة يعني أن العميل هنا هو الذي تخلف عن السداد، وهي المخاطر التي يتعرض لها البنك من جراء عملية منح الائتمان بكل مراحلها بصفه عامة .

3.2.2. مخاطر السوق:

هي الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي أي أن تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك وتنقسم مخاطر السوق بالنسبة للمصرف إلى (مبارك، 2009، صفحة 03):

1. 3. 2.2. مخاطر سعر الفائدة : هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة إلى البنك.

2. 3. 2.2. مخاطر أسعار الصرف: وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطر التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول آجاله.

3. 3. 2.2. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية : يتمثل في الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تحدث هذه الانحرافات لأسباب اجتماعية أو أمنية.

4.2.2. المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص و الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. إن مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس،..... الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة و أخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك (صالح م.، 2009، صفحة 19).

تعتبر مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية أهم المخاطر التي تواجه البنوك وهناك مخاطر أخرى منها المخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية .

أ- المخاطر الاستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي (بوراس، 2014، صفحة 277).

ب- المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو القصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا، وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء ويتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم (الصيرفي، 2008، صفحة 66).

3.2. إدارة المخاطر في البنوك التجارية :

تلعب إدارة المخاطر في البنوك التجارية دورا مهما في وضع الأهداف والوسائل وفلسفة التعامل مع المخاطر، وفيما يلي تأصيل لأهم ملامح إدارة المخاطر في البنوك التجارية

1.3.2 مفهوم إدارة المخاطر البنكية :

تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها: "تحديد، تحليل والسيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها (فرج، 2014، صفحة 77)".

كما تعرف إدارة المخاطر بأنها: "الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى اقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية (نعيمه، 2008، صفحة 19)".

2.3.2. مراحل و أساليب إدارة المخاطر البنكية :

نظرا لان المخاطر التي تلاحق النشاط المصرفي كثيرة ومتنوعة لذلك تعددت الطرق والأساليب الكفيلة بمجابهتها و إدارتها.

1.2.3.2 خطوات إدارة المخاطر البنكية:

تمر خطوات إدارة المخاطر البنكية بأربعة مراحل وهي: (الكراسنة، 2011، صفحة 42):

أ- تحديد المخاطر:

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن العديد من المخاطر ،خطر سعر الفائدة ،خطر الإقراض ،خطر السيولة و خطر التشغيل.

ب- قياس المخاطر:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر ، و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .

ج ضبط المخاطر:

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو إلغاء اثر هذه المخاطر.

د- مراقبة المخاطر:

إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، و معدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية والمخاطر القانونية.

2.2.3.2. أساليب إدارة المخاطر البنكية :

و هي آليات و ترتيبات إدارية الهدف، منها حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى اقل حد ممكن. و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وتمر أساليب و إجراءات إدارة المخاطر البنكية بمرحلتين رئيسيتين أولاهما التسيير الوقائي، والأخرى التسيير العلاجي .

1.2.2.3.2. التسيير الوقائي :

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض لتفادي وقوع المخاطر المتوقعة وذلك بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ (مبارك، 2009، صفحة 06). ولهذا التسيير عدة طرق منها (مبارك، 2009، صفحة 07):

أ-توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

ب-التعامل مع عدة متعاملين:

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ج- عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

د- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

2.2.2.3.2. التسيير العلاجي:

يتمثل التسيير العلاجي في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعاً جداً، و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لأن سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، و هو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية، و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة (مبارك، 2009، صفحة 05)، وهناك خيارات يتبعها البنك منها (مبارك، 2009، صفحة 08):

أ- تجنب المخاطر:

يمكن للبنك في هذه الحالة أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا لاحظ أن الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

ب- تحويل المخاطر:

يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر و لكن بثمن، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات وكفالات حكومية

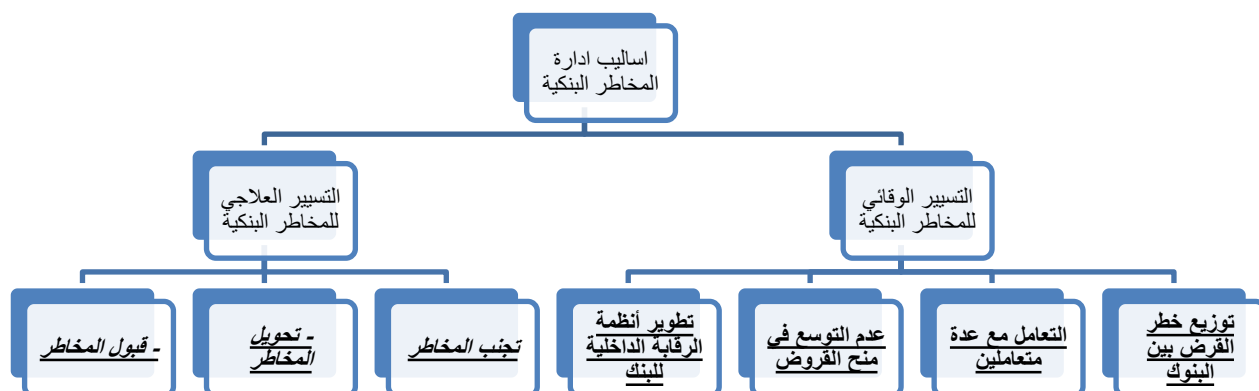
ج- قبول المخاطر:

بإمكان إدارة البنك أن تقبل المخاطر على أساس أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، و من ناحية أخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها، و في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر على المراقب أن يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:

- مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين والمقترضين.
- التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، أنظمة ضبط قوية، أنظمة معلومات قوية، مجلس إدارة مستقل.
- مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.

- التأكد من أن إدارة البنك ملتزمة بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك.
- ويمكن تلخيص أساليب إدارة المخاطر البنكية في المخطط التالي:

الشكل 1: أساليب إدارة المخاطر البنكية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات السابقة.

مما سبق ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ انه هناك عامل مهم ترتكز عليه الأساليب المختلفة لإدارة المخاطر وهو المعلومة إن لم تكن محددة ودقيقة وفي الوقت المناسب أي فعالة فلن يكون لطرق الإدارة السابقة الذكر أي جدوى، ومن أهم المعلومات المحاسبية ومنه الإفصاح وهذا ما سنتطرق له في المحور التالي الذي خصصناه للإفصاح حسب المعيار ifrs7 الأدوات المالية "الافصاحات".

3. المعيار المحاسبي ifrs7 الأدوات المالية (الافصاحات):

لقد تم نقل الإفصاح من المعيار الدولي IAS32 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية ifrs7 سنة 2007 ، ويتطلب هذا المعيار تقديم افصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الافصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS32، التي تم إلغاؤها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار، كما يتطلب افصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية (الجعرات، 2015، صفحة 34).

1.3. هدف المعيار المحاسبي ifrs7:

يهدف المعيار إلى مطالبة المنشآت أن تقدم في بياناتها المالية افصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية للمؤسسة من تقديم ما يلي (صالح ح.، 2011، صفحة 10):

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة؛
- طبيعة المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية التي تعرضت لها المؤسسة من خلال الفترة؛
- مدى المخاطر المعرضة لها المؤسسة من الأدوات المالية؛
- كيف تقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر.

2.3. متطلبات الإفصاح حسب ما جاء في المعيار:

نظرا لاهتمامنا في هذا البحث بإدارة المخاطر وعلاقتها بالإفصاح فسوف نقتصر على الافصاحات الخاصة بمخاطر الأدوات المالية التي أشار إليها المعيار ifrs7 .

حيث ركز المعيار على ضرورة الإفصاح بالمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية والمذكورة سابقا كمخاطر السيولة ومخاطر السوق...الخ.

1.2.3. إفصاحات مخاطر الائتمان:

يجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي (نصار، 2014، صفحة 727):

- الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المنشأة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المنشأة؛
- وصف للضمانات الموجودة بحوزة المنشأة مقابل تلك الأدوات؛
- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية؛
- الإفصاح عن تحليل للأصول المالية التي تدنت مع تبيان العوامل المعتمدة من قبل المنشأة لاعتبار أن الأصل المالي قد تدنت قيمته.

2.2.3. إفصاحات مخاطر السيولة

تتطلب الفقرة 39 من المعيار الإفصاح عما يلي (نصار، 2014، صفحة 728):

- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة؛
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

3.2.3. إفصاحات مخاطر السوق

يجب الإفصاح عما يلي (نصار، 2014، صفحة 729):

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المنشأة كما في تاريخ القوائم المالية، مع بيان اثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية؛
- الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية؛
- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

4.2.3. الإفصاحات عن محاسبة التحوط

على المنشأة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط كما يلي (نصار، 2014، صفحة 724):

وصف لكل نوع من أنواع التحوط؛

وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية؛

طبيعة المخاطر المتحوطة لها.

اهتم المعيار بنوعين من الإفصاح فيما يتعلق بالمخاطر الكمي والنوعي حيث يجب على المؤسسة ايضاح نوع الخطر المتعلق بالأداة المالية ومدى تعرضها لهذا الخطر. كما يلي (الرجي، 2016، صفحة 15):

- إفصاحات نوعية: وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.
- إفصاحات كمية: ويزود هذا النوع من الإفصاحات بمعلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الكيان بها.

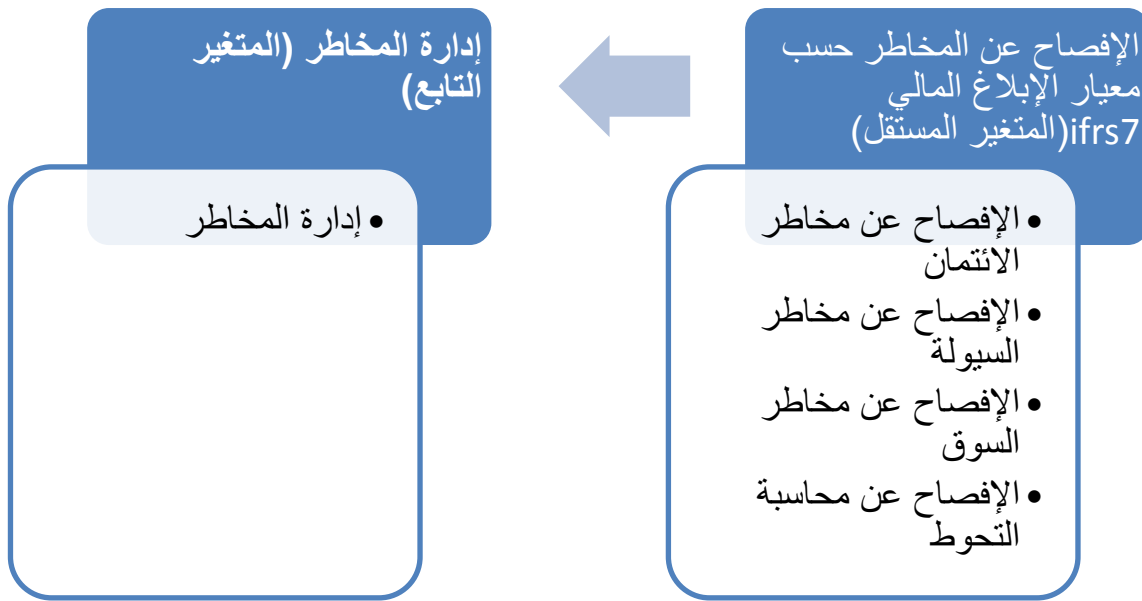
4. علاقة الإفصاحات عن المخاطر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7 بإدارة المخاطر في البنوك التجارية (دراسة ميدانية).

بعد عرضنا للمحورين السابقين من القسم النظري والذي تطرقنا فيهما الى مختلف الجوانب النظرية حول إدارة المخاطر في البنوك التجارية، وكذلك للمعيار الإبلاغ المالي ifrs7 ومتطلبات الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية فيه، إلا أن الدراسة النظرية تبقى بحاجة لوجود دعم واقعي، لهذا سنحاول في هذا الجزء القيام بعملية إسقاط لما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب العملي، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استمارة إستبانه تتضمن محاورها فرضيات الدراسة، والتي على ضوءها نقوم بالحكم على فرضيات البحث من وجهة نظر المستقصين.

1.4 نموذج الدراسة:

نستطيع توضيح نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل 2 : نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة.

يشمل مجتمع الدراسة على المحاسبين (محافظ الحسابات، خبير محاسبي، محاسب معتمد في الجزائر)، حيث تم اختيار عينة ميسرة منه، وأساتذة الجامعة (فئة الأكاديميين) ذوو التخصص المحاسبي باعتبارهم الفئة الأكثر دراية بالمستجدات والمتغيرات المتعلقة بالنظام المحاسبي الجزائري، أما المحاسبون (فئة المهنيين) هم الفئة الأكثر التصاقاً بمشكلات التقييم وإعادة التقييم فهم الذين يتولون ممارسة النظام المحاسبي من طرف البنوك.

كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (35) استمارة استبيان واعتمدنا أحيانا طريقة التسليم والاستلام المباشر، وأحيانا أخرى قمنا بذلك عن طريق البريد الإلكتروني حيث وزعنا 20 استمارة استبيان على الفئة الأولى، و15 استمارة استبيان على الفئة الثانية، وبالنسبة للنسخة الإلكترونية فقد تلقينا 09 ردود، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة وتم استرجاع منها 30 استبانة.

3.4. أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
 - عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المتخصصين من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
 - كما أنه تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصائح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
 - إجراء دراسة اختيارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب؛
 - توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛
- ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 4 فقرات.

المجموعة الثانية: تناولت الإفصاحات عن المخاطر حسب المعيار الإبلاغ المالي ifrs7 وتم تقسيمها إلى 4 أبعاد.

المجموعة الثالثة: تناولت إدارة المخاطر وقد شكلت بعدا واحدا.

4.4. صدق وثبات الاستبيان.:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

1.4.4. صدق فقرات الاستبيان:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1.1.4.4. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد التابعة له حيث استخدمنا معامل سيبرمان فوجدنا أن كل الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه

2.1.4.4. صدق الاتساق البنائي للأبعاد:

جدول 2 : معامل الارتباط بيرسون بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة.

الرقم	الأبعاد	قيمة معامل الارتباط	مستوى المعنوي
1	إفصاحات مخاطر الائتمان	0.619	0.000
2	إفصاحات مخاطر السيولة	0.767	0.000
3	إفصاحات مخاطر السوق	0.741	0.000
4	إفصاحات محاسبة التحوط	0.691	0.000
5	إدارة المخاطر	0.682	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

الجدول رقم (02) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل بعد من أبعاد الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.005 حيث إن مستوى الدلالة لكل بعد أقل من 0.05 .

2.4.4. ثبات فقرات الاستبانة:

تم تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية ومن ثم تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجدنا أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة ككل تساوي 0.859 أي ما نسبته 85.9%، وهذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

5.4. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يتضمن هذا المحور دراسة وتحليل البيانات الخاصة بدور الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار المحاسبي ifrs7 في إدارة المخاطر واختبار الفرضيات وعرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وأثرهما في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وسيتم عرض النتائج من خلال اختبار فرضيات الدراسة.

1.5.4. اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها:

للإجابة على الفرضية الرئيسية قام الباحثين بتحليلها في 04 فرضيات:

1.1.5.4. الفرضية الأولى.

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان حسب متطلبات المعيار ifrs07 "الأدوات المالية الإفصاحات" وإدارة المخاطر في البنوك التجارية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود الأثر.

الجدول 3: نتائج اختبار أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة المخاطر

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.	3.223	0.520	0.271	10.38	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول (03) أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة المخاطر في البنوك التجارية حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر ولكنه ضعيف، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.37$ عند مستوى $\alpha=0.05$ ومعامل تحديد R^2 بلغ 0.14 أي أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يفسر إدارة المخاطر بنسبة 14% وهذه نسبة ضعيفة، كما بلغت قيمة F المحسوبة 4.547 وهي دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ ، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة $(a=0.05)$ نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر

2.1.5.4. الفرضية الثانية.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود علاقة بينهما.

الجدول 4 : نتائج اختبار أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
اثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على إدارة المخاطر	2.132	0.374	0.14	4.547	0.042

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss

يوضح الجدول (04) أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغ معامل الارتباط $R=0.520$ عند مستوى $\alpha=0.05$ ومعامل تحديد R^2 بلغ 0.271 كما بلغت قيمة F المحسوبة 10.389 وهي دالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ ، وبما أن قيمة Sig أقل من قيمة $(a=0.05)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإفصاح عن مخاطر السيولة وإدارة المخاطر في البنوك

التجارية.

3.1.5.4. الفرضية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين الإفصاح عن مخاطر السوق وإدارة المخاطر في

البنوك التجارية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر بينهما.

الجدول 5 : نتائج اختبار أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
اثر الإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.	4.767	0.669	0.448	22.725	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (05) أثر الإفصاح عن مخاطر السوق على إدارة المخاطر في البنوك التجارية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغ معامل الارتباط $R = 0.669$ عند مستوى $\alpha = 0.05$ وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.448 أي أن الإفصاح عن مخاطر السوق يفسر إدارة المخاطر بنسبة 44.8%، وبما أن قيمة $\text{Sig} = 0.000$ أقل من قيمة $(\alpha = 0.05)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإفصاح عن مخاطر السوق وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

4.1.5.4. الفرضية الرابعة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي 0.05 بين الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر للإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية..

الجدول 6 : نتائج اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
اثر الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.	5.765	0.737	0.543	33.231	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول (06) أثر الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية بينهما، إذ بلغ معامل الارتباط $R = 0.737$ أي أن هناك ارتباط قوي بنسبة 73.7 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.543 أي الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية يفسر إدارة المخاطر في البنوك التجارية بنسبة 54.3%، وبما أن قيمة $\text{Sig} = 0.000$ أقل من قيمة $(\alpha = 0.05)$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإفصاح عن محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية.

2.5.4. الفرضية الرئيسية:

و بناء على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن معرفة التغير في إدارة المخاطر في البنوك التجارية بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الإفصاح عن مخاطر الائتمان و الإفصاح عن مخاطر السيولة و الإفصاح عن مخاطر السوق و الإفصاح عن محاسبة التحوط حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs07.

الجدول 7 : نتائج اختبار أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والإفصاح عن محاسبة التحوط على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	F المحسوبة	Sig مستوى الدلالة
أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والإفصاح عن محاسبة التحوط على إدارة المخاطر في البنوك التجارية	0.811	0.658	12.04	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوي بين الإفصاحات عن المخاطر وإدارة المخاطر في البنوك التجارية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.811.

بلغ معامل التحديد $R^2=0.658$ وهذا يدل على أن الإفصاحات عن المخاطر كمتغيرات مستقلة تساهم في إدارة المخاطر في البنوك التجارية بنسبة 65.8%.

نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة F المحسوبة 12.04، وهي دالة عند مستوى دلالة $Sig=0.00$.

ومنه النموذج قابل لاختبار الفرضية الرئيسية.

هناك اثر ذو دلالة إحصائية الإفصاحات عن المخاطر (الائتمان، السيولة، السوق، وإفصاح محاسبة التحوط) حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs07 على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

الجدول 8 : نتائج الاختبار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغيرات المستقلة	العوامل الأخرى الغير مدروسة المؤثرة في المتغير التابع	الإفصاح عن مخاطر الائتمان	الإفصاح عن مخاطر السيولة	الإفصاح عن مخاطر السوق	الإفصاح عن محاسبة التحوط
معامل β	0.013	0.189	0.075	0.257	0.467
T	0.018	1.265	0.486	1.541	3.401

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

ومنه يصبح النموذج المتعدد لدراستنا كالتالي:

$$Y=0.013+X_1 0.189+X_2 0.075+X_3 0.257+X_4 0.467+e_i$$

حيث:

- e_i : متغير عشوائي أو العوامل الأخرى = 0
- X_1 : الإفصاح عن مخاطر الائتمان حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7.
- X_2 : الإفصاح عن مخاطر السيولة حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7.
- X_3 : الإفصاح عن مخاطر السوق حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7.
- X_4 : الإفصاح عن محاسبة التحوط حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي ifrs7.
- Y : إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

ومنه جميع المتغيرات المستقلة تؤثر و تزيد من المتغير التابع أي إدارة المخاطر ، حيث أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يحسن من إدارة المخاطر بنسبة 18.9% و الزيادة من افصاحات مخاطر السيولة تزيد من إدارة المخاطر بنسبة 07% ، و أما بالنسبة للإفصاح عن مخاطر السوق والتحوط فكلاهما يحسن من إدارة المخاطر بنسبة 25% و 45% على التوالي، ومن

الملاحظ أن نسب تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع قليلة و لكن بالرغم من ذلك يمكن القول أن للإفصاح الداخلي عن المخاطر تأثيرا في إدارة المخاطر ولو كان صغيرا.

5. تحليل النتائج:

إن إدارة المخاطر هي محاولة التقليل من الخسائر إلى اقل حد ممكن، وهناك العديد من الطرق و الأساليب للإدارة المخاطر ومحاولة الحد منها، منها أساليب وقائية وأخرى علاجية .

حيث تركز الأساليب الوقائية على طرق حماية المؤسسة من الوقوع في المخاطر قبل وقوعها، و أما العلاجية تكون عند وقوع المخاطر أو عندما يكون احتمال التعرض لها كبيرا ، حيث يمكن تبني سياسة تجنب المخطر أو تحويله أو قبوله وتحديد أحسن الطرق للتعامل معه .حيث وجدنا أن هذه الأساليب تركز على المعلومة، وحسب المعلومات المتحصلة عليها تختار المؤسسة أي سياسة لإدارة المخاطر هي الأنسب للتعامل مع المخاطر التي تواجهها .

ومن أهم المعلومات المعلومة المحاسبية، التي تتركز في القوائم و التقارير المالية، وقد لاقت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من حيث إعدادها و مدى شفافيتهما وصدقها، وقد أولت لجنة معايير المحاسبية للإفصاح المحاسبي اهتماما كبيرا له حيث خصصت له العديد من المعايير منها معيار الإبلاغ المالي رقم 07 "الأدوات المالية (الإفصاحات)" ، حيث يهدف هذا المعيار إلى الإفصاح عن اثر الأداة المالية على المركز المالي للمؤسسة ونوع وكمية المخاطر التي تواجهها المؤسسة من خلال هذه الأداة المالية والطرق التي تتبعها المؤسسة لإدارة هذه المخاطر، وقد ركز هذا المعيار عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وعن الإفصاحات المتعلقة بهذه المخاطر .

ومن خلال بحثنا هذا درسنا علاقة الإفصاح عن المخاطر بإدارة المخاطر حيث تمحورت الدراسة الميدانية حول تأثير الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار 07 و تأثيره على إدارة المخاطر ووجدنا أن الإفصاح عن مخاطر الائتمان و الإفصاح عن مخاطر السيولة والسوق و الإفصاح عن محاسبة التحوط تأثيرا على إدارة المخاطر حسب آراء عينة الدراسة .

1.5. نتائج الدراسة النظرية

خلصت الدراسة النظرية إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها

- إن أهم المخاطر التي تخشى منها المؤسسات المصرفية هي الخسارة و الإفلاس وبالتالي تعددت المخاطر بتعدد أسباب الخسارة؛
- انه من الأفضل الوقاية من المخاطر قبل وقوعها وإلا استخدام طرق علاجها بعد وقوعها؛
- إن أهم مؤثر في طرق إدارة المخاطر و أساليبها هو المعلومة فكلما كانت المعلومات التي تحصلت عليها المؤسسة فعالة أدى أسلوب إدارة المخاطر المختار من المؤسسة الدور المنوط به؛
- يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المعلومات التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل المنظمات المحاسبية العالمية ؛
- ركز معيار الإبلاغ المالي IFRS7 على نوعين من الإفصاح الكمي و النوعي بالنسبة لمخاطر الأدوات المالية .

2.5. نتائج الدراسة التطبيقية:

بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد خالصنا إلى ما يلي :

- جاءت الفرضية الرئيسية على الشكل التالي :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين افصاحات المخاطر حسب معيار الإبلاغ المالي ifrs7 و إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

وحسب آراء أفراد العينة الإحصائية محل الدراسة تم رفض هذه الفرضية ومنه أثبتنا صحة افتراضنا أن هناك تأثيرا للإفصاح عن المخاطر على إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية .

- أما الفرضيات الفرعية فقد ثبت صحتها كلها، حيث وجدنا أن هناك تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان وعن الإفصاح عن مخاطر السيولة و الإفصاح عن مخاطر السوق وكذا الإفصاح عن محاسبة التحوط على إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائية.
- وحسب ترتيب الأكثر تأثيرا في إدارة المخاطر، فإن الإفصاح عن محاسبة التحوط هو الذي يؤثر بشكل كبير على إدارة المخاطر ويتبعه الإفصاح عن مخاطر السوق و بعده الإفصاح عن مخاطر السيولة و الأقل تأثيرا في إدارة المخاطر هو الإفصاح عن مخاطر الائتمان .
- و وجدنا أن هناك سببين لتأثير الإفصاح عن المخاطر على إدارة المخاطر
- أولا : من ناحية أن الإفصاح كما هو موجه لأطراف خارجية فانه موجه للمديرين والمسيرين ليستفيدوا من المعلومات عن المخاطر من اجل إدارة المخاطر بشكل أفضل .
- ثانيا: من ناحية انه كلما أجبرت المؤسسة على الإفصاح عن مخاطرها وعن طرق إدارتها لها، كلما دفع المؤسسة إلى تحسين طرق إدارتها للمخاطر وهذا لجذب المستثمرين المتعاملين في الأسواق المالية بهدف زيادة قيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

6. خاتمة :

في ظل العولمة واحتدام شدة المنافسة أصبح من الواجب على البنوك ان تسعى الى دعم ثقة المودعين وذلك بإجراء العديد من التغيرات المطلوبة في طريقة عملها خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر و في كيفية ادارة هذه المخاطر ،ومن أهم هذه التغيرات زيادة قدرة البنوك على توفير المعلومات كمية كاملة عن مدى تعرضها للمخاطر سواء للمديرين او للمستخدمين الخارجيين.

ويمكن التأكيد أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- إن مزيدا من الإفصاح عن المخاطر يعني مزيدا من الاهتمام بالمخاطر وليس العكس، حيث تتطلب الإدارة الجيدة للمخاطر ضرورة الفهم والدراسة الكافية للمخاطر قبل قبول هذه المخاطر، ومعرفة السياسة الأنسب للتعامل معها،
- وزيادة الإفصاح عن المخاطر المفروضة على البنك، تشكل الدافع للإدارة لزيادة الجهد في التقليل من المخاطر وذلك لكسب سمعة جيدة وبالتالي المزيد من العملاء .
- وبالنسبة للجزء التطبيقي:
- كان هناك تأييد من طرف أفراد العينة بان الإفصاحات عن مخاطر الائتمان تؤثر على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- كان هناك تأييد من طرف أفراد العينة بان الإفصاح عن مخاطر السيولة يؤثر على إدارة المخاطر في البنوك التجارية .
- كان هناك تأييد لأفراد العينة بان الإفصاح عن مخاطر السوق يؤثر على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- كان هناك تأييد لأفراد العينة بان الإفصاح عن محاسبة التحوط يؤثر على إدارة المخاطر في البنوك التجارية.
- وبالتالي يوجد تأثير للإفصاح عن المخاطر حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 على إدارتها في البنوك التجارية .
- وفي الأخير نخلص للتوصيات التالية :
- يجب على البنوك تطبيق سياسة وقائية من المخاطر و إتباع السياسات والطرق العلاجية عند وقوع المخاطر ؛
- إن الإفصاح حسب ما جاء به معيار الإبلاغ المالي ifrs7 ينعكس بشكل أفضل بالنسبة للبنك حتى ولو كان الإفصاح عن المخاطر ؛

- يتوجب على البنوك محاولة توصيل معلومات صادقة وشفافة في قوائمها المالية للمستخدمين و بالأخص في ما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية وإيضاح موقفها منها بدقة ؛
- إن استعمال طرق فعالة لإدارة مخاطر الأدوات المالية و إيضاح هذا بشكل دقيق ومفصل في القوائم المالية للبنك يؤدي إلى رفع قيمة أسهمه في الأسواق المالية .

7. قائمة المراجع :

1.7. المراجع بالعربية:

- ابراهيم الكراسنة. (12 مارس، 2011). اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- احمد الصيرفي. (2008). إدارة المصارف. الاسكندرية: دار الوفاء .
- السعيد بريكة، احمد بوراس. (2014). اعمال الصيرفة الالكترونية الادوات والمخاطر. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- بلال شيعي ، منصور ناصر الرجى. (2016). تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية مابين المعايير المحاسبية الدولية واثار ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية. مجلة اقتصاد المال والأعمال الوادي.
- بوعشة مبارك. (2009). إدارة المخاطر البنكية (مع اشارة خاصة للجزائر). ام بواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- حميداتو صالح. (2011). دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين المعلومات المحاسبية. الإصلاح المحاسبي في الجزائر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- خالد بوخلخال. (2012). دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية. مذكره ماجستير . جامعة الجزائر 3.
- خالد جمال الجعرات. (2015). مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015. مطبوعة جامعية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- خضر اوي نعيمة. (2008). ادارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية. مذكره ماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- رغد محمد نجم الجبوري. (2015). الإفصاح عن مخاطر الائتمان. الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارة بغداد، صفحة العدد 17.
- شعبان فرج. (2014). العمليات المصرفية وإدارة المخاطر . مطبوعة دروس موجهة لطلبة الماجستير. البويرة: جامعة البويرة.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. مصر: الدار الجامعية.
- محمد أبو نصار. (2014). معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية. الاردن: دار وائل للنشر.
- مفتاح صالح. (2009). ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية. الازمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية (صفحة 68). سطيف: جامعة فرحات عباس.

2.7. المراجع الأجنبية:

Sert, A. M. (1999). *Risque et contrôle de risque*. Paris: Economica.

The Institute of Internal Auditors. (2010). *International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards* .